

النصّ، الخطاب وحدود التأويل عند القاضي عبد الجبار (المفاهيم والعلاقات).

*Text, Discourse, and the Limits of Interpretation
in the Thought of al-Qāḍī 'Abd al-Jabbār: Concepts and Relations*

إشراف : أ.د. تسعديت لحول

جامعة عبد الرحمن ميرة — بجاية.

(الجزائر)

tassadit.lahouel@univ-bejaia.dz

نادية شيباني*

جامعة عبد الرحمن ميرة — بجاية .

(الجزائر)

مخبر التأويل وتحليل الخطاب

nadia.chibani@univ-bejaia.dz

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١١/١١ النشر ٢٠٢٥/١٢/١١

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٠/٢٨

ملخص:

يتمحور موضوع هذا المقال حول ثلاثة مفاهيم أساسية من ميدان اللسانيات هي: النصّ، الخطاب والتأويل، ومن صور الإشكالات التي بينها من حيث المفهوم الخلط بين النصّ والخطاب، حتى بات استعمالهما بمعنى واحد في كثير من الدراسات العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من الأبحاث الجادة التي تروم الكشف عن العلاقة القائمة بينهما، كما إنّ للتأويل علاقة وثيقة بمبادئ المفهومين، ولا سيما في السعي إلى فهم المعاني الخفية والمقاصد التي في النصّ والخطاب وتفسيرها دلالياً، من خلال الرجوع إلى أصل الشيء ومنبته، وهذا لا يتأتى إلاّ من خلال ما يستقى بالتأويل. وهذا الأخير منه انطلق القاضي عبد الجبار لتأويل الآيات المتشابهة في القرآن الكريم لكي تتماشى ومبادئ المعتزلة الخمسة: (التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وكل من خرج عن هذه الأصول لا يعد معتزلياً، أما المحكم فيترك كما هو دون تأويل. الكلمات المفتاحية: النصّ، الخطاب، الخطاب القرآني، المقاصد، التأويل، القاضي عبد الجبار .

Abstract :

This article deals with three main concepts that belong to Linguistics: Text, Discourse and Hermeneutics. In terms of definition, there is a big confusion between Text and Discourse to the extent that many studies used them as if they have the same meaning. The reason why many writers intended to make clear the difference between the two concepts. Hermeneutics is also closely related to both of Text and Discourse, especially in studying the act of speech and the speakers' intentions. The latter was the starting point for El Qadi Abd El Djebar in interpreting the Similar verses of Quran, so as to in line with the Mu'tazila's principles that are: Monotheism, justice, promise and Threat, The Middle position, The Enjoining of what is right and the Forbidding of what is wrong And anyone who does not believe in these principles is considered to be Non Mu'tazilite. Whereas the No Similar verses are explained without interpretation

Keywords: Text, Discourse, Quranic Discourse, Intentions, Hermeneutics, El QadiAbdeljabar.

* نادية شيباني.

مقدمة :

تعتبر اللغة أحد المظاهر التي تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات الحيّة الأخرى، وهي الجوهر الذي يكشف لنا عن العلاقة القائمة بين الإنسان والوجود، بما يعبر عن أفكاره ومشاعره، يكتب نصوصاً وخطابات يتوجّه بها إلى القارئ، تحمل دلالات ومعاني كثيرة، منها الظاهرة التي تفهم مباشرة من سياق الكلام، وأخرى خفية تحتاج إلى أعمال الفكر لفهمها والوصول إلى المعنى الأصلي فيها. وبهذا نقول إنّ النصّ مفتوح يحتمل أحيانا تأويلات متعدّدة.

فالنص يخضع لما يسمّى بالتأويل، وهو أداة يتمّ التعويل عليها للوصول إلى المعنى الأصلي، ومن ثم الوقوف على ما وراء النصّ من مقاصد خفية. وقد كانت المعتزلة ومن بينهم القاضي عبد الجبار يلجؤون إلى تأويل الآيات التي تخالف ظاهرها مبدأي التوحيد والعدل اللذان يدخلان ضمن المبادئ أو الأصول الخمسة للمعتزلة، فيؤوّلها على أصول العربية بما يطابق هذه الأدلّة وشواهد العقل، ولعلّ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتعلّق بالنصّ القرآني الكريم وهو كما يلي: إلى أيّ حدّ يرتبط التأويل بالنصّ القرآني، هل يفيدنا في فهم مقاصد الشريعة الإسلامية التي أمرنا بها الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، من خلال تفسير كلامه وبيان المعاني التي تنطوي عليها أساليبه، والسعي إلى الكشف عن خباياها؟ وما هو منهج التأويل عند المعتزلة وبالتحديد القاضي عبد الجبار؟ في إطار السعي إلى الإجابة عن هذا التساؤل تدرج محاولتنا هذه المتواضعة، التي جعلناها لتسليط الضوء على المفاهيم الثلاثة (النص، الخطاب والتأويل) للكشف عن العلاقة التي تربط بينها، فأثرنا أن يكون عملنا على العنوان التالي:

النصّ، الخطاب وحدود التأويل عند القاضي عبد الجبار (المفاهيم والعلاقات).

لقد اخترنا هذا الموضوع لغموضه وقلة البحث فيه، خصوصا في مسألة الفصل بين النص والخطاب، والكشف عن العلاقة بين هذه المصطلحات، ونظرا لأهميتها البالغة في الدراسات اللسانية، خصوصا ما تعلّق منها بالشرعية الإسلامية وبالقرآن الكريم، والتأويل عند القاضي عبد الجبار خاصة، ولقد انطلقنا من طرح تساؤلات جزئية هي كما يلي: ما هو مفهوم كلّ من النصّ، الخطاب والتأويل؟ وما العلاقة التي تربط بين هذه المفاهيم الثلاثة؟ وهل يمكن فهم النصّ أو الخطاب القرآني دون تأويل؟ وما هو منهج المعتزلة والقاضي عبد الجبار في التأويل؟

ولكي نجيب عن هذه الإشكاليات قسمنا الدراسة من أجل البحث عن المفاهيم المتعلقة به وكذا الكشف عن منهج المعتزلة في التأويل واعتمدنا على العناوين التي جاءت وفق الآتي: أولا: مفهوم المصطلحات الثلاثة: النص، الخطاب، والتأويل. ثانيا: منهج التأويل عند القاضي عبد الجبار، وتناولنا فيه منهج المعتزلة أيضا وكيفية تأويل آيات الذكر الحكيم بالمشابهة والمحكم، ثالثا: العلاقة بين المفاهيم الثلاث (النص، الخطاب، والتأويل) خاصة العلاقة التي تربط بين التأويل والمفهومين الآخرين (النص، الخطاب)، رابعا: أهمية التأويل ودوره في فهم النص والخطاب القرآني.

وتكمن أهمية هذا الموضوع: فهم كل ما يتعلق بالتأويل عند المعتزلة وخاصة القاضي عبد الجبار والعلاقة التي تربطه بالنص والخطاب، والمنهج الذي يبني عليه التأويل عند المعتزلة عموماً والقاضي عبد الجبار خصوصاً، بيان أهمية ودور التأويل في فهم مقاصد الخطاب القرآني .

ويسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها: الوقوف على المصطلحات الثلاث (النص ، الخطاب ، التأويل) بالتعريف والشرح، الوقوف على منهج القاضي عبد الجبار في التأويل ، الكشف عن العلاقة القائمة بين المفاهيم الثلاث (النص، الخطاب، التأويل)، بيان وتوضيح دور التأويل وأهميته في فهم مقاصد وخفايا النص القرآني والوقوف على بعض تأويلات المعتزلة للآيات المتشابهة (الفرع) دون المحكمة أو ما يسمى ب(الأصل)..، واعتمدنا في هذا البحث على جملة من المراجع خصوصاً تلك التي لها علاقة بالتأويل عند القاضي عبد الجبار كمتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، شرح الأصول الخمسة لذات المؤلف، شرح مقدمة قي أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية وعلى المعاجم وغيرها من المراجع الثمينة التي بنيت على أسس متينة ومعاني رصينة.

١. مفهوم النص، الخطاب والتأويل:

١. ١ مفهوم النص (texte): لقد استعصى على الباحثين تعريف النصّ قديماً وحديثاً، إذ كثرت الأسئلة حول ماهيته وأقسامه أو أنواعه، وأغراضه الدلالية وتمايزه عن أشكال تواصلية أخرى، ومن بين الأسئلة الجوهرية التي طرحت في هذا الموضوع: أي نصّ نعني: أهو النصّ الديني المستمدّ من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، أم النصّ العلمي، أم النصّ الفلسفي، أم النصّ الأدبي أم النصّ اللساني؟. ولمعرفة معنى هذه الكلمة، لا بدّ من التطرّق أولاً لمفهومها اللغوي والوقوف على أهمّ الدلالات المعجمية التي ارتبطت بهذا المصطلح، خصوصاً مع تعدّد التوجّهات المعرفية والنظرية للعلماء والباحثين.

أ. النصّ لغة: لقد تعدّدت تعريفات النصّ في المعاجم العربية القديمة بتعدّد استعمالاته، إذ جاء في معجم لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ): "النصّ: رُفْعُ الشَّيْءِ. نصّ الحديث يُرْفَعُ نصّاً: رَفَعَهُ.... يقال: نصّ الحديث إلى فلان أي رَفَعَهُ، وكذلك نصّبته إليه. ونصّت الطّبيّة جيدها: رَفَعْتُهُ... ونصّ المتاع نصّاً: جعل بعضه على بعض... والنصّ والنصيص: السير الشديد والحثّ ولهذا قيل: نصّصت الشيء رفعت، ومنه منصّة العروس. وأصل النصّ أقصى الشيء وغايته... نصّ كلّ شيء: منتهاه" (منظور، ١٤٠٥هـ - ١٣٦٣ق، صفحة ٩٧، ٩٨). فالنص بهذا المفهوم يحمل دلالة الرفع، وهي الدلالة اللغوية التي تحوّلت إلى دلالة اصطلاحية في حقل الأصول، ومن هنا أصبح مصطلح النصّ يحتمل التأويل.

أمّا في العصر الحديث فقد عرّف جون سوان Jon Swan وآخرون النصّ في معجمهم اللغويات الاجتماعية على أنّه مصطلح شائع في علم اللغة الاجتماعي، يشير إلى موضوعات محدّدة من اللغة والاتّصال، وإلى كلّ ما يوجد داخل النصوص على اختلاف أنواعها (مكتوبة أو منطوقة أو متعدّدة الأنماط)، سواء أكان حرفاً؛ أم نسخاً من العلاقة بين شخصين، أو مقال مجلّة مع كلّ من الكلمات والصور (سوان، أنا، تيريزا، و راجند، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م) فالنص

نوعان مكتوب أو منطوق ويمكن الدمج بين الاثنين معا(أي المنطوق والمكتوب)، وهو موجود في كل التخصصات على اختلافها سواء الأدبية العلمية السياسية وغيرها.

نستخلص مما سبق أنّ النصّ في اللغة محصور في معانٍ أساسية هي: الرفع والإظهار وتجنّب الغموض أو الإخفاء، وجعل الشيء فوق بعضه.

وقد حدّد صبحي إبراهيم الفقي المعاني الأساسية التي يدور حولها النصّ عند اللغويين وهي: الرفع، الإظهار، ضم الشيء إلى الشيء، ومن ثمّ وصل إلى نتيجة مفادها ربط هذه المعاني بما ينطقه المتحدث أو يكتبه الكاتب لكي يتمكّن القارئ من فهمه، ويعتبر النصّ أقصى الشيء ومنتهاه لكونه أكبر وحدة لغوية يمكن بلوغها، كما عدّ النصّ ممثلاً للمستوى السادس من مستويات علم اللغة المعروفة (الفقي، ١٤٣١هـ. ٢٠٠٠م). وقد قصد إبراهيم الفقي بالمستوى السادس المستوى النصّي وهو أحد مستويات اللغة (الصوتي، الصرفي، النحوي، المعجمي، والدلالي). كما حدّد جملة من السمات أو المعايير التي لا ينبغي أن تخرج هذه المفاهيم عن إطارها، وهي بالأحرى الشروط التي لا بدّ من توافرها في النصّ حتى يمكن أن نسمّيه نصّاً كاملاً، وتمثّل هذه المعايير في: أن يكون النصّ منطوقاً أو مكتوباً أو أن يتحقّق كلاهما، وأن تراعى فيه الجوانب الدلالية، السياقية، الوظيفية والتداولية، كما يتمّ تحديد طول النصّ وحجمه، والتماسك النصّي من خلال روابط الاتساق والانسجام، وهي من أهمّ المعايير النصّية التي يقوم عليها التحليل، ثمّ التواصل بين المنتج والمتلقي (الفقي، ١٤٣١هـ. ٢٠٠٠م)، وهذا كلّ من سمات النصّ الكامل، إذا احتلّ أو نقص منها شيء صار النصّ - في نظر الفقي - ناقصاً.

ب. النصّ اصطلاحاً: تتعدّد تعريفات النصّ في كلام القدامى والمحدثين، بتعدّد التوجّهات المعرفية والتخصّصات العلمية للباحثين، فهو مفهوم شائك وملتبس وعائم، "قُدمت بصددّه تصوّرات متباينة، وذلك لارتباطه بحقول معرفية مختلفة، من لسانيات وسميائيات ونظريات نصّية، وهو مفهوم يثير مفاهيم مجاورة له، مثل الخطاب، الأثر الأدبي، وإشكالية النصوص الشفوية وغيرها" (بازي، تقابلات النصّ وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م، صفحة ١٣١)، أضف إلى ذلك التأويلات التي يخضع لها النصّ.

وأوّل من سعوا إلى وضع مفهوم اصطلاحيّ للنصّ عند القدماء هم علماء الأصول، فالإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) يعرفه بقوله: "المستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير" ويقصد به كلام الله سبحانه وتعالى، فهو الذي أطلق هذا المصطلح على كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواء كان ظاهراً أو نصّاً مفسّراً (الشافعي، د.ت)، أي إنّ كلّ ما أنزله صاحب الشرع تعالى يفهم بالمعنى المحدّد الذي ورد عليه النصّ، فالدلالة هي المعيار الوحيد الذي احتكم إليه الأصوليون. والنصّ عند السرخسي (٤٩٠ هـ) هو توظيف المتكلم لقريضة أو دليل ظاهر يقترن باللفظ، يزداد النصّ من خلاله بياناً ووضوحاً (السرخسي، د.ت) فالقريضة هي ما يجعل ظاهر النصّ واضح الدلالة كقوله تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ** (البقرة ٢٧٥)، الذي يفهم من ظاهره أنّ البيع بكلّ أنواعه حلال، لكن عند قراءة ما يليه، وهو قوله سبحانه **وَحَرَّمَ الرِّبَا**، نجد تخصيصاً للبيع بتحريم الربا، فيفهم من ذلك أنّ النصّ ما يزداد وضوحاً بتحديد المعنى من المتكلم أو الشارع سبحانه وتعالى.

وقد تمّ تعريف النصّ في العصر الحديث على أنّه وحدة دلالية ومدوّنة كلامية له مهام متعدّدة، " وليس إشارة أو حالا ناطقة، وهو حدث مرتبط بالزمان والمكان المحدّدين، يهدف للتواصل، وهو تفاعلي إذ يقيم علاقات تفاعلية بين أفراد المجتمع، وهو نظام منغلق خطياً، أي له بداية ونهاية، ويوجد بين بياضين دالين، ثم هو توالدي، أي أنّ الحدث اللغوي فيه نتاج أحداث تاريخية ونفسية ولغوية " (بازي، تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، ١٤٣١هـ. ٢٠١٠م، صفحة ١٣٨)، فمن شروط النص أن يكون له بداية ونهاية ومرتبطة بالزمكان وهدفه الأسمى تحقيق عملية التواصل أو التخاطب ففيه مرسل النص ومتلقيه .

وعرّفت جوليا كريستيفا **Julia Kristeva** النصّ على أنّه إنتاجية باعتبارها " نظاماً عبر لغوي لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين وحدات كلام تواصلية، يهدف للإخبار المباشر بين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه والمتزامنة معه " (كريستيفا، علم النص، ١٩٩٧، صفحة ١٢٨)، وهذا يعني أنّه يمثّل سلسلة لسانية منطوقة أو مكتوبة، يتكوّن وفق قواعد محدّدة يهدف إلى التواصل الاجتماعي، وقد يكون النصّ مجرد كلمة كإشارات المرور أو جملة أو غيرها، فهي تحمل دلالة نصّية بما تميّز النصّ عمّا ليس نصّاً، إذ تحقّق وحدته الشاملة، ولكي يتحقّق ذلك، لا بدّ من توافر سبعة معايير مجتمعة هي: " السبك، الحبك، القصد (أو المقصدية أو الغاية من الكلام)، القبول، الإعلام، المقامية، وهي مرتبطة بالسياق، التناس، وهذه المعايير تصنف إلى ثلاثة أقسام: ١. ما يتصل بالنص في ذاته (السبك والحبك) ويطلق عليهما الاتساق والانسجام، ٢. ما يتصل بمن يتعامل مع النص منتجا ومتلقيا (القصد والقبول)، ٣. ما يتصل بالسياقين المادي والثقافي (الإعلام والمقامية والتناس)، ولكي تتحقّق النصية، لا بدّ من توافر هذه المعايير كلّها في النص وإلا لا يمكن أن نسميه نصّاً (مصلوح، يوليو أغسطس ١٩٩١). فالنصّ بناء لغوي يتكوّن من مجموعة من الجمل السليمة المترابطة في ما بينها وفق علاقات نحوية ودلالية، وعليه فهو إنتاج لغوي منغلق على ذاته ومستقلّ بدلالته.

وبناء على هذا فإنّ مفهوم النصّ كظاهرة لغوية هو أكبر وحدة قابلة للتحليل اللساني في لسانيات النص، ونتاج استخدام اللغة وفق نظام وقواعد معينة.

٢.١ مفهوم الخطاب (Discourse):

تُجمع الدراسات على أنّ مفهوم الخطاب غير متّفق عليه، بسبب اختلاف الموضوعات التي يطرحها، ونظراً لتعدد اتجاهات الدراسات اللسانية الحديثة، إذ يركّز كلّ مجال على معلومات معيّنة في تعريفه إياه، وعلى اعتبار أنّه يتشابه مع النص في بعض الحالات. فقد تعددت مفاهيم ومدلولات هذا المصطلح ولم يحظ بتعريف قار في علوم اللسان.

أ. الخطاب لغة: يشير ابن فارس إلى أنّه يتشكّل من ثلاثة أحرف: الخاء والطاء والباء وهو يدلّ على معنيين: الأول التحاور بين اثنين. وفي النكاح الطلّب أن يزوّج أو التلميح بالرغبة في الخطبة، قال الله تعالى: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) (البقرة ٢٣٥). أمّا المعنى الثاني فهو الاختلاف في الخبر أو اللون قال الفرّاء: الخطباء: الأتّان التي لها خَطٌّ أسودٌ على مَتْنِهَا (فارس، مقاييس اللغة، ١٣٣٩هـ. ١٩٧٩م).

ومن المجالات التي يحضر فيها مصطلح الخطاب بكثرة علوم اللغة، حيث يحمل معاني متعددة، نُميّز فيها ثلاثة تعريفات كما جاء في قول جون سوان: ١ مجموعة من الجمل المترابطة كفقرة مكتوبة أو حوار شفوي منطوق، وبالتالي فالخطاب يوازي النص. ٢. اللغة المستعملة في سياق معيّن (بمعنى اختلاف اللغة باختلاف السياق) ٣. لا يعود الخطاب للاستخدامات اللغوية في نصّ معيّن كالمعنيين السابقين فحسب، إنّما يستخدم ليعود إلى الإيديولوجيات، والآراء الظاهرة والباطنة في الاستخدامات اللغوية. والتعريف الأخير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال ميشال فوكو Michel Foucault، ومنهجية فلسفية تُعرف بما بعد البنيوية . (سوان، آنا، تيريزا، و راجند، ١٤٤٠ هـ . ٢٠١٩ م). فالخطاب في اللغة إذن مرادف للمفهوم السوسيري كلام (أو المنطوق)، فهو الحوار أو الكلام بين شخصين أو أكثر، غالب حضوره في مجال اللسانيات.

ب. الخطاب اصطلاحاً: وردت كلمة الخطاب في القرآن الكريم، سواء باللفظ ذاته أو بمرادف كقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفُلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) (سورة ص/ الآية ٢٣)، حيث ورد الخطاب مرادفاً للكلام، لكن بمعنى غلبة الأول في الثاني، وفي القرآن الكريم يرتبط الخطاب بالشفوي (الملفوظ أو المنطوق). وقد عرّف جلال الدين محمد بازي الخطاب على أنّه: يشمل كلّ أنواع الأساليب التي يستعملها الكاتب أو الناص، لأنّها طريقة مثلى لتوجيه الخطاب، سواء كان ظاهراً أو خفياً للمهتمين به كالخطاب القرآني الذي نجد حافلاً بالمعاني والتوجيهات، ويكون موجّهاً للمخاطبين الذين يقومون بالتفسير والوقوف على المعاني بأسلوب بديع والتعمق فيها، ليطلّ القرآن الكريم كونا لغوياً بليغاً، وخطاباً كونياً أبلغ (بازي، صناعة الخطاب: الأنساق العميقة للتأويلية العربية، ١٤٣٦ هـ . ٢٠١٥ م). وقد ورد لهذا المفكر ذاته تعريف آخر للخطاب، وهو أنّه جملة من المعاني النصية، سواء كانت مفهومة أو مؤوَّلة، يعبر عنها بطرق أسلوبية وبلاغية تسمح بإنجازه وتلقيه، فهو لا يتوقّف عند حدود المعنى الذي يحمله النص، إنّما يتجاوزه إلى صانع الخطاب وشروط إنجازه، ثمّ تحقّق شروط النصّية وبلاغة تأويل الخطاب، فهو موجّه إلى قارئ مخصوص قادر على فهمه، وهو يرتبط بمستوى الجملة، وقد يكون نصّاً مطوّلاً أو عدداً من النصوص (بازي، صناعة الخطاب: الأنساق العميقة للتأويلية العربية، ١٤٣٦ هـ . ٢٠١٥ م، صفحة ٢٦).

ويقرّر ميشال فوكو أنّ الخطاب مجموعة معقدة من القواعد بوصفه استعمالاً للغة، وجب فيه الاهتمام بعناصر السياق، ومدى توظيفها في إنتاج الخطاب وتأويله، كدور العلاقة بين طرفي الخطاب (المخاطب والمخاطب)، ففيه ارتباط بالجانب الاجتماعي، وهو إنجاز في الزمان والمكان يقتضي لقيامه ثلاثة شروط هي المخاطب، الخطاب، والمخاطب، وتسمى دورة التخاطب.

فالخطاب هو كلّ ما تتلفظ به، ويشكّل وحدة لغوية تواصلية وملفوظا متتابع الحمل، سواء كان مكتوباً أو منطوقاً، وهو إنجاز في الزمان والمكان يقتضي لقيامه شروطاً هي: المخاطب والمخاطب وكيان الخطاب، حيث يتمّ الربط فيه بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية ومستعمله.

١. ٣ مفهوم التأويل Hermeneutics: إنّ التأويل من المصطلحات الشائعة، وظاهرة من الظواهر اللغوية المهمة في تاريخ الفكر الإسلامي عامة، وفي تاريخ الفكر الديني خاصة، إذ تناوله عدد من الفقهاء الباحثين والعلماء المعاصرين،

وأولوه أهمية كبيرة، خاصة وأنَّ له علاقة مباشرة بالخطاب الديني والقرآني، وقد قُدِّم لهذا المصطلح عدَّة تعريفات لغوية وأخرى اصطلاحية.

أ. **التأويل لغة:** يحمل التأويل في المعاجم اللغوية عدَّة معانٍ وتعريفات، نذكر منها قول الأزهري (٢٨٢هـ - ٣٧٠هـ) في معجمه تهذيب اللغة: التأويل "من أول يُؤوَّل تأويلاً. وثلاثية: آل يؤوِّل، أي رجع وعاد. وسئل أحمد بن يحيى عن "التأويل" فقال: التأويل والتغيير واحد. قلت: ألت الشيء: جمعته وأصلحته... وقال بعض العرب: أول الله عليك أمرك، أي جمعه.... والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحَّ إلاً ببيان غير لفظه... وأما عن قوله تعالى: (هل ينظرون إلاً تأويله يوم يأتي تأويله)... فمعناه: هل ينظرون إلاً ما يؤوِّل إليه أمرهم من البعث" (الأزهري، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، صفحة ٤٥٨. ٤٥٩). فالتأويل عند الأزهري يحمل عدَّة معانٍ منها: الرجوع والعودة إلى الأصل، وجمع المعاني المبهمة في ألفاظ واضحة لا إشكال فيها، وهو أيضاً شرح وتفسير للكلام الذي فيه اختلاف للمعاني الخاصة به.

وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أنَّ التأويل: "آل يؤوِّل أي رجع. وقال يعقوب: يقال "أوَّل الحكم إلى أهله" أي أرجعه وردَّه إليهم. قال الأعشى: *أَوَّوَلُ الحُكْمُ إلى أَهْلِهِ* قال الخليل: آل اللَّبَنُ يؤوِّلُ أوَّلًا وأوَّولاً: خَشَرَ... وآل جِسْمُ الرَّجُلِ إذا خَفَّ... والإيالة السَّيَاسَةُ من هذا الباب، لأنَّه مرجع الرعيَّة إلى راعيها. قال الأصمعي: آل الرجل رعيَّته يؤوِّلها إذا أَحَسَّنَ سياستها. قال الرازي: *يؤوِّلها أوَّلُ ذي سِيَّاسٍ* (فارس، مقاييس اللغة، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م، صفحة ١٥٩. ١٦٠). وقد جاء مصطلح التأويل على وزن تفعيل، وهو مصدر للفعل أوَّل ويحمل في اللغة معنيين: الأول هو المعنى الذي يطغى على القرآن الكريم، لأنَّ له ألفاظاً وثيقة الصلة به كالعاقبة والمرجع والمآل والمصير، أمَّا المعنى الثاني فنجدّه في أقوال السلف، ويأتي بمعنى التفسير أو الشرح والتدبر والبيان. (عباس، ٢٠١٦م).

وجاء في معجم الصحاح للجوهري (ت ٣٩٨هـ): "أوَّل: التأويل: تفسير ما يؤوِّل إليه الشيء. وقد أوَّلْتُهُ تأويلاً وتأوَّلْتُهُ تأوَّلاً بمعنى. ومنه قول الأعشى: [الطويل]

على أنَّها كانت تأوَّلُ حُبَّها*** تأوَّلُ رِنَعَى السَّقَابِ فأصْحَبَا

قال أبو عبيدة: يعني: تأوَّل حُبَّها، أي: تفسيره ومرجعها، أي: إنَّه كان صغيراً في قلبه، فلم يزل ينبت حتى أصبح فصار قديماً كهذا السقب الصغير، لم يزل يشبُّ حتى صار كبيراً مثل أمِّه وصار له ابن يصحبه". (الجوهري، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، صفحة ٦٤).

فالتأويل في اللغة يحمل عدَّة معانٍ هي التفسير، البيان، العاقبة والمصير الذي يؤوِّل إليه الإنسان، والعودة إلى الأصل وهي معانٍ وثيقة الصلة بالقرآن الكريم وأقوال السلف الصالح.

ب. التأويل اصطلاحاً:

إنَّ مصطلح (Hermeneutics) هو المقابل الموضوعي لمصطلح التأويل، ومن دارسينا من يعتبر اللفظة من الدخيل في اللغة العربية، فيشير إليها بلفظ الهرمنيوطيقا. وقد عرف هذا المصطلح تأخراً في ترجمته إلى اللغة العربية

إلى غاية ٢٠١٨ ميلادي، حينما نشره فتحي إنقزو في مجلة تأويليات (رسول، ٢٠٢٠م). وإذا رجعنا إلى جذور هذا المصطلح الأجنبي، نجد أنّ المادة اللغوية التي يتشكّل منها تعود إلى اللغة اليونانية، فالهرمينوطيقا مشتقة من كلمة Hermeneuin التي تعني يُفسّر أو يوضّح، حيث كان يعني بها قديما ذلك الجزء من الدراسات اللاهوتية الذي يهتم بتأويل النصوص الدينية بطريقة خيالية ورمزية واكتشاف المعاني الحقيقية الباطنية أو الخفية وراء النصوص المقدسة، بعيدا عن المعنى الحرفي المباشر (أحمد، ١٤٣٠م-٢٠٠٩م).

والتأويل عند العلماء المفسرين والفقهاء الباحثين وعلماء الكلام وغيرهم من العارفين بأصول الدين يحمل عدّة معان، تبعاً للزاوية المنظور منها إليه، لذلك نجد له عدّة تعريفات من بينها ما يلي:

التأويل عند علماء الكلام:

يرى الإمام الغزالي أنّ التأويل: "عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدلّ عليه الظاهر. ويشبه أن يكون كلّ تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وكذلك تخصيص العموم... إلّا أنّ الاحتمال تارة يقرب، وتارة يبعد... ولا ينقدح هذا التخصيص إلّا بتقدير واقعة وسؤال عن مختلفي الجنس". (الغزالي، د.ت، صفحة ٨٨. ٨٩)، أي أنّ التأويل احتمال يحمل في طياته دليلاً، وأنّ هذا الاحتمال يجب أن يختار منه الأقرب للمعنى الظاهر، لأنّ فيه القريب والبعيد، حيث يكاد يكون كلّ تأويل صرف للفظ من الحقيقة الظاهرة إلى المجاز الخفيّ الذي يحتاج التدبّر وإعمال العقل واستنطاق الفكر. لكن يجوز حسب الإمام الغزالي تقدير مثل هذه القرينة إذا اعتضد بنصّ كما هو الشأن في قول النبيّ عليه الصلاة والسلام: لا تتبعوا البرّ بالبرّ، إلا سواء بسواء، وفي هذا إثبات لربا الفضل، وكذلك قوله: إنّما الربا في النسبة"، وفيه حصر لربا النسبة، ونفي لربا الفضل (الغزالي، د.ت)، قال الله تعالى: "ولله على الناس حج البيت" (آل عمران/٩٧)، حيث تبدو الآية عامة الدلالة، وهي وجوب الحجّ على كلّ الناس، لكن المراد به خصوص المكلفين، والتكليف يقتضي خروج الصبيان والمجانين والعاجزين عن وجوب الحج، فالمراد الدلالة الخاصة وليس العامة، والدليل أو القرينة التي خصّصت هذا العام هو قوله تعالى: "مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" (آل عمران/٩٧). فالتأويل احتمال يحمل في طياته دليلاً، ويجب أن يختار من هذا الاحتمال الأقرب للمعنى الظاهر، لأنّ فيه القريب والبعيد، حيث يكاد يكون كلّ تأويل صرفاً للفظ من الحقيقة الظاهرة إلى المجاز الخفيّ الذي يحتاج التدبّر وإعمال العقل واستنطاق الفكر.

فالتأويل عند المعتزلة عموماً والقاضي عبد الجبار خصوصاً "هو فض للاشتباك الذي يتيحه ظاهر النصّ، فالقاضي عبد الجبار يرى أنّ "...احتياج القرآن إلى مفسّر بلفظ أوضح منه" مسألة لا تخرج القرآن عن كونه غير مفهوم. فالتأويل هو معرفة النصّ وفهمه في سياقه الكلّي وبنيته التركيبية. يقول ابن جيّ في تأويله بنية الكناية في قول المتنبي: غصّ الشباب بعيد فجر ليلته بجانب الجفن للفحشاء والوسن.

"أي: تطول ليلته لسهره في الخير والبرّ، وهو مع ذلك غصّ الشباب لائق بمثله الفكاهة واللذات، بمدح بذلك قاضياً" (سرحان، ٢٠١٢، صفحة ٥٣). فالتأويل هو السبيل لفهم المعنى الخفيّ والمضمر غير الظاهر من النصّ، سواء من حيث الترابط أو العلاقات الداخلية له أو في علاقاته بالعالم والذات.

وينقسم التأويل إلى قسمين: تأويل صحيح وتأويل باطل. والتأويل الصحيح ينقسم بدوره إلى قسمين: الأول: حقيقة المعنى وما يؤول إليه في الخارج أو الدلالة التي يوحى إليها. الثاني: تفسيره وبيان معناه، ويَبَيِّن أنَّ هذا يعمُّ المحكم والمتشابه والأمر والخبر، فالتأويل الصحيح هو التأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص ويطابق ما جاءت به السنة أو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وكل ما خرج عن ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة فهو التأويل الفاسد أو المردود إلى أهله وهو أنواع: أولاً: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه، ثانياً: ما لم يحتمله اللفظ ببنائه الخاصة من تشبيه أو جمع، ثالثاً: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق، رابعاً: ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب. (الجوزية، د.ت).

التأويل في القرآن الكريم:

المراد بالتأويل في كتاب الله تعالى عند ابن قيم الجوزية هو حقيقة الدلالة الموجودة في الخارج، التي يؤول إليها اللفظ، والكلام عنده نوعان: ١. خبر وتأويله الحقيقة ٢. طلب. وتأويل الوعد والوعيد هو ذات الموعود والمتوعد به، أما في اصطلاح أهل التفسير والسلف الصالح من أهل الفقه والحديث فيقصد بالتأويل التفسير والبيان أو الإيضاح، وأما عند المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين والمتأخرين من أهل الأصول والفقه فهو صرف اللفظ عن ظاهره مع وجود قرينة أو دليل عقلي. (الجوزية، الصواعق المرسل على الجهمية والمعطلة، د.ت).

لقد ورد مصطلح التأويل في القرآن الكريم في سبع سور، تكرر سبع عشرة مرة، على معان مختلفة، فجاء في قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ" (آل عمران ٧٠)، وهو بمعنى التفسير والتعيين (الذهبي، التفسير والمفسرون، د.ت). كما ورد لفظ التأويل في قوله سبحانه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (النساء ٥٩)، وهو بمعنى العاقبة والمصير الذي يؤول إليه الناس (الذهبي، التفسير والمفسرون، د.ت). ومن مواضع لفظ التأويل في القرآن الكريم قوله تعالى: "هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ..." (الأعراف ٥٣). وكذلك قوله تعالى: "بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ..." (يونس ٣٩)، وهو بمعنى الرجوع والعودة إلى الأصل أو المعنى الأول (الذهبي، التفسير والمفسرون، د.ت، صفحة ١٤). ومن مواضع لفظ التأويل أيضاً قوله سبحانه: "وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رُبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ" (يوسف ٦)، وكذلك قوله تعالى: "وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (الإسراء ٣٥). وأخيراً في قوله تعالى: "ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا" (الكهف ٨٢). فالمراد بكلمة التأويل في هذه الآية الكريمة ليس تأويل الأقوال، إنما الأفعال التي قام بها الخضر أثناء رحلته مع موسى عليه السلام وبيان السبب أو الدافع للقيام بها من حرق السفينة ليعيها لكي يأخذها الملك، وقتل الغلام لأنه كافر، إذ خشي على أبويه المؤمنين منه كي لا يكفرا، وبناء الجدار لأن تحتها كنزاً للغلامين يعود لأبيهما الصالح (الذهبي، التفسير والمفسرون، د.ت).

والتأويل عند الجرجاني (٨١٦هـ - ٤١٣م) محدّده بشرط موافقته للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يقول: " في الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه مُوافقاً للكتاب والسنة مثل قوله تعالى: "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ" (يونس: ٣١)، فإن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً" (الجرجاني، د.ت، صفحة ٤٦).

٢. منهج التأويل عن القاضي عبد الجبار:

إنّ الحديث عن منهج القاضي عبد الجبار في كيفية تأويل الخطاب القرآني يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن منهج المعتزلة في تأويلهم لآيات الذكر الحكيم بالمتشابه منها والمحكم، وذلك لأنّ طريقته في التأويل موافقة لمنهج المعتزلة جميعهم " في تفسير القرآن وحجّيته بعامّة. " (الهمداني، د.ت، صفحة ٤٣). فقد كان القاضي يلجأ إلى "تأويل الآيات التي تخالف بظاهرها أدلّة التوحيد والعدل، فيؤوّلها على أصول العربية بما يطابق هذه الأدلّة وشواهد العقل" (الهمداني، د.ت، صفحة ٣٩). يقسّم المعتزلة الآيات القرآنية إلى قسمين هما: آيات محكمة وآيات متشابهة، مع اعتبار الأولى أصلاً للثانية لقوله تعالى: "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ" (آل عمران ٠٧)، يقول عبد الجبار "المحكم يعرف المراد به بظاهره، لا بالرجوع إلى قرينة، والمتشابه لا يعرف تأويله إلا بقرينة" (الهمداني، المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن)، د.ت، صفحة ٣٧٩). فالآيات التي فهم بظاهرها وجاءت وفقاً لما يقتضيه العقل ويناصر معناها الظاهر أراء المعتزلة ومقولاتهم يجعلها محكمة (وتسمّى الأصل) مثلما ورد في قوله تعالى: "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ" (آل عمران ٢٨)، فقد نحى الله سبحانه وتعالى من اتخاذ وإتباع المؤمنين الكافرين لقراية بينهم أو صداقة قبل الإسلام أو غير ذلك من الأسباب التي يتصادق بها ويتعاشر، وقد كرّر ذلك في القرآن "وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ" [المائدة: ٥١]، "لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ" [المائدة: ٥١]، "لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ .. [المجادلة: ٢٢]" (الزنجشيري، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، صفحة ٥٤٤)، إن هذه الآيات صريحة الدلالة يفسر بعضها بعضاً دون تأويل، لم تتعارض مع مبادئ المعتزلة فلم يعمدوا إلى تأويلها.

أمّا التي ظاهرها مخالف لأدلّة العقل وللأصول الخمسة فحكم عليها بأنّها من المتشابه (الفرع)، ومن ثمّ وجب تأويلها بتوجيه عقلي - مجازي - يخدم مذهب الاعتزال والدفاع عن عقيدته، لأنّ إثبات هذه النصوص (نصوص المحكم) على ظاهرها يستلزم التشبيه والتجسيم، وهو ما لا يجوز في حقّه سبحانه وتعالى، يقول الشهرستاني في هذا الشأن: "اتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كلّ وجه وجهة ومكانا وصورة وجسماً وتحيزاً وانتقالاً وزوالاً وتغيّراً وتأثراً ووجوباً تأويل الآيات المتشابهة فيها وسمّوا هذا النمط توحيداً" (الأندلسي، ١٣٤٧هـ، صفحة ٥٢). والنزعة العقلية هي التي "تتحلّى بوضوح في تأويلات القاضي للآيات المتشابهة، وفي ردّه على الخصوم تمسّكهم بظاهرها، وفي استدلاله كذلك على مذهبه بالمحكمات" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٤٣). فمعرفة تأويل المتشابه عند المعتزلة تكون أولاً من خلال الدلالة العقلية، وثانياً بدلالة النصوص المحكمة ومن ثمّ فالأصل

عندهم تقديم دلالة العقل على دلالة النصّ، وذلك استنادا لقول **عبد الجبار**: "إنّ القرآن فيه محكم ومتشابه... فبيّن الله عزّ وجلّ أنّ الواجب ردّ المتشابه إلى المحكم، وأنّ يحمل على ما يوافق العقل، فما كان كذلك حكم بصحته، وما خالف حكم على ما يوافقه...، إنّما جعل الله بعض القرآن محكما وبعضه متشابهًا ليكون الناس أقرب إلى النظر فيه والاتكال على أدلّة العقول (الجبار، ١٩٩٨م، صفحة ٨٩. ٩٠). والمتشابه يكون" اشتباهه من جهة اللفظ، أمّا من جهة المعنى فليس بمشابه،...، إنّما يعلم المراد به بقرينة تقتزن به" (الهمداني، المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن)، د.ت، صفحة ٣٧٦). يقول ابن تيمية في شأن المعتزلة وتأويل القرآن: "تأوّله على آرائهم، تارة يستدلّون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأوّلون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، ومن هؤلاء فرق الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة..." (تيمية، ١٤٣١هـ، صفحة ١١٥). وقد ذكر **عبد الجبار** أنّ الاختلاف بين المحكم والمتشابه يكمن في قوة الحجّة، يقول: "إنّ المخالفين في التوحيد والعدل يمكن أن نحاجهم بذكر المحكم ونبيّن مخالفتهم لما أقرّوا بصحته في الجملة، ويبعد ذلك في المتشابه... أمّا أن يمكن أن نبيّن للجاهل بالله سبحانه وبحكمته أنّ الله جلّ في علاه لا يختار فعل القبيح، وأنّه لا يشبه الأعراض والأجسام، والقرآن محكمه ومتشابهه، فذلك ممّا لا يصحّ على ما قدّمناه" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٧٨). وبعد هذا الاحتدام حول المحكم والمتشابه قرّرت المعتزلة في الأخير أنّ المحكم هو الذي يحمل دلالة واحدة، بينما المتشابه يتضمّن قيما دلالية متعدّدة يصعب إثبات الواحدة منها دون الأخرى، لقول القاضي: "أمّا الوجه الذي يختلفان فيه، فهو أنّ المحكم إذا كان في موضوع اللغة أو لمضامة القرينة، لا يحتمل إلّا الوجه الواحد، فمتى سمعه من عرف طريقة الخطاب وعلم القرائن أمكنه أن يستدلّ في الحال على ما يدلّ عليه، وليس كذلك المتشابه، لأنّه وإن كان من العلماء باللغة ويحمل قرائن، فإنّه يحتاج عند سماعه إلى فكر مبدأ ونظر مجدّد ليحمّله على الوجه الذي يطابق المحكم أو دليل العقل" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٧٧. ٧٨)، كما يرى **عبد الجبار** أنّ للمحكم والمتشابه المزيّة نفسها في قوله: "إنّ الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلّا بعد معرفة حكمة الفاعل، وأنّه لا يجوز أن يختار القبيح، كما أنّ خطابه صلى الله عليه وسلّم لما لم يمكن أن تعلم صحته إلّا بالمعجز، ولم يميّز ذلك بين المحتمل من كلامه وبين المحكم منه، حلّا محلاّ واحدا في هذا الباب" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٧٧)، وهو وجه التشابه بين المحكم والمتشابه.

وإلى جانب اعتماد **القاضي** على منهج التأويل العقلي، اعتمد أيضا على مبدأ التحليل اللغوي الدقيق (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت)، فهو يحلّل ويؤوّل النصوص القرآنية وفقا لما يقتضيه العقل البشري.

إنّ تقديم **القاضي عبد الجبار** للعقل لا يجعله حاكما أو مقدّما على الكتاب في الدلالة، إنّما يجعل الكتاب هو الأصل الأوّل، الذي لا يمكن القول بحجّة أو دلالة العقل قبل معرفة حكمة الله تعالى من ذلك (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت)، وقد تحلّت هذه النزعة العقلية في التأويلات التي قدّمها **القاضي عبد الجبار** للآيات المتشابهة ودعم رأيه بالشواهد القرآنية لتوضيح رأيه، والردّ على الخصوم لتمسّكهم بظاهر الكلام دون معرفة المعنى الحقيقي المراد من كلام الله تعالى، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا" (البقرة ٢٩)، حيث يفهم من ظاهر الآية الكريمة أنّ كلّ ما خلقه الله سبحانه وتعالى مباح للجميع، ولنا حقّ التصرف في جميعه

دون شرط أو قيد. (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت)، فردّ عليهم القاضي بقوله: "إنّ تعالى خلق ما في الأرض في الجملة للعباد لكي ينتفعوا به، فالظاهر في الجملة لا يخالف ما ثبت بالدليل، ثم يقول: "أما من جهة التفصيل، فلا بدّ من شرط، ولا فرق بين أن يكون منطوقاً به أو معروفاً بالعقل، وهو أنّ لنا أن نتصرّف فيه ما لم يؤدّ إلى مضرة على وجه" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٤٣)، أي أن نتصرّف فيما خلقه الله تعالى وفقاً لما يقتضيه العقل، لأنّه هو الذي يميّز بين الصواب والخطأ أو بالأحرى ما يؤدي إلى مضرة. ومن الآيات الأخرى التي يستدلّ بها القاضي قوله تعالى: "يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ" (البقرة ١٨٥). ففي الآية الكريمة يريد الله تعالى للعباد التسهيل والتيسير وليس التعسير، لأنّه سبحانه "إذا امتنّ علينا بأنّه لا يريد بنا العسر الذي هو عمل المشقة بالصوم، رحمة بنا ورأفة، فكيف يجوز أن نتصوّر أنّه يريد مع ذلك بالعباد أن يكفروا ويخلدوا بين أطباق النيران؟. ولو أنّ أحدنا أقبل على ولده فقال: لا أريد منك مع إشغافي عليك أن تنصرف في أيام القيظ، لم يجوز أن يتصوّر مع ذلك أنّه يريد أن يعذّبه بالنار، وهذا ممّا يأباه العقل" (الهمداني، متشابه القرآن، د.ت، صفحة ٤٤).

فبما أنّ القرآن الكريم قطعي الثبوت والمخالف لذلك كافر لا محالة (عكس الحديث الذي طعن في خبر آحاده على أنّه لا يفيد اليقين فقدّموا الحكم العقلي على أنّه مناط التكليف لكونه يقينياً)، لجأ المعتزلة إلى فتح باب آخر هو باب التأويل، وقد تبعت طوائف من المتكلمين طريقهم من بعد ذلك، فتأولوا الكلام بما يتماشى ومبادئهم العقلية (مبادئ المعتزلة) فحرّفوا الكلم عن مواضعه (العبد و طارق، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، صفحة ٩١)، وبرهنوا على ذلك بأدلة منها أنّ المعتزلة قالت: "إنّ الله سبحانه لم يستو على عرشه كما أخبر، بل استولى عليه، فأولوا الاستواء بالاستلاء، وأنّ معنى اليد المنسوبة لله سبحانه هي النعمة، والعين تأولوها بمعنى العلم، وفي قوله تعالى: "أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ" [سورة الزمر/ الآية ٥٦]، حيث أولوا الجنب بمعنى الأمر؛ فقالوا: أمر الله، وكذلك فعلوا في صفات المحبة والرضى والغضب والسخط فأولوها جميعاً، قالوا: محبة الله ورضاه هي إرادته للثواب، وسخطه وغضبه هو إرادته للعقاب" (العبد و طارق، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، صفحة ٩١ . ٩٢).

٣ . العلاقة بين مفاهيم (النص، الخطاب والتأويل):

بين هذه المفاهيم الثلاثة علاقات قوية وروابط متينة عرض لها عدد من العلماء والباحثين القدماء والمعاصرين، منهم من يعتبر النص والخطاب مترادفين وبمثابة شيء واحد، وهذا ما وجدناه عند الإمام الشافعي، إذ حدّد النصّ عنده أنّه "خطاب يُعلم ما أريد به من الحكم، سواء كان مستقلاً بنفسه، أو علم المراد به بغيره، وكان يسمّى الجمل نصّاً" (المعتزلي، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، صفحة ٣١٩)، فالنصّ عند أغلب الأصوليين يقتصر بالتعيين، وبالتالي ألغوا الدلالة الهامشية التي يتضمّنّها المفهوم كعبارة النصّ وإشارة النصّ، كما عزلوا العديد من الاستعمالات عن سياق التواصل، ومن هنا نفهم أنّهم يطلقون النصّ على القرآن الكريم، سواء كان ظاهراً أو مفسّراً.

أمّا عند القاضي عبد الجبار فالنص عبارة عن خطاب يمكن أن يعرف معناه أو القصد منه أو المراد به (المعتزلي، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م). فالمعتزلة أدركوا أنّ النص خطاب، فلم يعزلوه عن سياقات التواصل، لأنّنا إذا قمنا بعزله عن سياقه نضلّ ونبتعد عن المعنى أو الدلالة التي يحملها النصّ القرآني، فنزيع عمّا أمرنا به الله سبحانه وتعالى في كتابه

العزیز الحکیم، وقد قال عزّ من قائل: "وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا" (النساء/ ١٦٤) فالعقل عند المعتزلة يقتضي توحيد الله تعالى بنفي الصفات عنه سبحانه، بما فيها صفة الكلام، غير أنّ الزمخشري (٤٦٧هـ . ٥٣٨م) أشار إلى أنّ الكلم في هذه الآية لا يقصد بها التكليم فقال: "ومن بدع التفاسير أنّه من الكلم، وأنّ معناه وجّح الله موسى بأظفار الحن ومخالب الفتن" (الزمخشري، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، صفحة ١٧٩)، وكذلك لا بدّ من ربط دلالة النص بالتأويل أيضا.

أمّا عند العلماء المحدثين فنجد محمد خطابي (١٩٥٦م) برهن على أنّ النص والخطاب شيء واحد، يشتركان في أنّ كليهما كلامان، فكّلما ذكر في حديثه كلمة خطاب ذكر معها مصطلح النص (خطابي، ٢٠٠٦م). وهذا ما تحدّث عنه محمد بازي في كتابه تقابلات النص والخطاب وبلاغة الخطاب بقوله: إنّ النص والخطاب يستعملان على أنّهما مترادفان أو كلاهما شيء واحد، لذلك لا يوجد اختلاف بين سيمياء النص وسيمياء الخطاب باعتبارهما ممارسة دالة على الاستعمال اللغوي (بازي، تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م). فالخطاب حسب هذا المفكر هو نفسه النص في أحوال ومقتضيات مخاطب معيّنة، حيث "ينظر إلى النص على أنّه بنية لغوية متّسقة ذات صناعة أدبية ونسج جمالي، موجهة إلى متلقّ، ووراءها منتج له مقاصد معيّنة، وهي قابلة للفهم والتأويل بأشكال متباينة، وفي مقتضيات أحوال مختلفة. أمّا الخطاب فهو النص المتداول في مقتضيات مخاطب معيّنة: زمان، مكان، مرسل ومرسل إليه، وكذا مجموع العلاقات الموجودة بين العناصر الخارجة عن اللسان Extra linguistique. وباختصار فالخطاب هو النص داخل أحوال مخاطب معيّنة" (بازي، تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م، صفحة ١٣٩)، بمعنى أنّ الخطاب هو النص المستعمل والمتداول في وجود شروط وأحوال مخاطبية معيّنة كشرطي الزمان والمكان ووجود طرفي الخطاب (المرسل والمرسل إليه)، أي دورة التخاطب والعلاقات التي تكمن بين العناصر الخارجة عن اللسان كحياة الكاتب مثلا ودور المقام في تحقيق هذه الدورة التواصلية.

كما يدخل مفهوم النص في موضوع الممارسة التأويلية التي يقوم بها الباحث في إطار توسيع هذا المفهوم، وهذا ما أشار إليه محمد بازي حينما قال: إنّ لمفهوم النص علاقة بموضوع الممارسة التأويلية، وإنّ كلّما اختلفت منطلقات الباحث اختلفت تحديداته للنص، وإنّ كلّ مؤوّل يسعى إلى توسيع مفهوم النص أو تكييفه فإن له خلفية من ذلك، وهي جعله يتماشى وقضايا النظرية والإجرائية الراهنة وتوجهاته المعرفية (بازي، تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م)، ويؤكد هذا الباحث وجهة نظره مرة أخرى على أنّ النص على اختلاف أنواعه الديني أو الأدبي هو موضوع للتأويل، فلا يكون مغلقا انغلاقا كليّا لا يلج عوالمه إلّا المتعلّم فيكون حكرا على قلة من القراء، وليس مفتوحا كلّ الانفتاح فيقبل كلّ التأويلات المقدّمة له من قبل القارئ، إنّما يكون محدّدا بمواضع وقواعد اللغة وضوابط التأويل (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م)، بمعنى أنّ النص بنوعيه الديني والأدبي يكون موضوع التأويل، له ضوابط وقوانين تواضع عليها اللغويون، فلا

يكون منفتحاً كلياً لدرجة أن يقبل كلّ التأويلات، ولا مغلقاً كلياً فيتعذر الوصول إليه، ومن ثمّ يكون حكراً على فئة النخبة أو القراء.

إنّ الغاية من التأويل هي فهم مقاصد الشرع التي أمرنا بها الله سبحانه وتعالى، لهذا يرتبط بالنص القرآني أكثر ممّا يرتبط بالنص الأدبي عند الغرب، وقد استطاعت "التأويلية العربية الإسلامية أن تصوغ قواعد بلاغة تأويلية . خاصة بالنص الديني . أمتن وأوسع وأعرق بكثير ممّا توصّلت إليه تأويلية النص الأدبي الغربية (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م، صفحة ٩١). وقد جاء للذهبي قول في هذا الصدد، وهو أنّه يجب على من يريد فهم الصواب أن يتتبع الاصطلاحات أو الاضافات التي أحدثتها الملّة ويفهمها لكي يستطيع التفريق بين هذه الاضافات وبين ما ورد في الكتاب والسنة، وأنّه على مفسّر القرآن الكريم أن يفسّر ألفاظه حسب المعاني والدلالات التي كانت مستعملة عصر نزوله، أو بالعودة إلى القرآن ذاته، أي تفسير القرآن بالقرآن .. وهذا يعني ضبط شروط الفهم السليم لعلم التأويل الديني (الذهبي، التفسير والمفسرون، د.ت). فلا بدّ من مراعاة قصدية الآيات القرآنية داخل القرآن الكريم ذاته، مثل قوله تعالى: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" (الفاتحة/٦)، فقد فسّر الله سبحانه المنعم عليهم في آية أخرى من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: "وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ" (النساء/٦٩)، فالتأويل علاقة مباشرة بالنص القرآني، ولا أدلّ على ذلك من ذكر لفظ التأويل فيه عدّة مرات وبمعان مختلفة، ولا يخفى عنّا ما للتكرار من تأكيد، ولا سيما في القرآن الكريم، وذلك لتبليغنا مقاصد معيّنة بطريقة تحتاج لإعمال العقل، وهذا ما نجده عند فرقة المعتزلة (تقدّم العقل على النقل) باعتباره الأساس الذي يمكن التفريق فيه بين الحقّ والباطل وبين الخير والشر وبين الصواب والخطأ، وهذا هو منهج القاضي عبد الجبار رأس الطبقة الحادية عشرة (١١) من المعتزلة.

إنّ الهرمينوطيقا كفنّ للتأويل والفهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنص، وذلك كموضوع يقوم مقام العالم الذي تحمله دلالاته وما يحويه من رموز، وعلى التأويل أن ينجز الخطاب الذي تحمل فيه اللغة العالم إلى النص. "فالهرمينوطيقا نظرية عمليات الفهم في علاقتها مع تفسير النصوص، وهكذا تكون الفكرة الموجهة في فكرة إنجاز الخطاب كنص"، والاهتمام النظري بالفهم باعتباره يمثّل تقاطع التمثّلات التي ينتجها العالم عن نفسه والتمثّلات التي تنتجها الذات عن هذا العالم" (ناصر، ١٣٢٨هـ . ٢٠٠٧م، صفحة ١٩).

ومن مهام الهرمينوطيقا تفسير للنص وتأويله وفهمه كما فهم من قبل كاتبه أو مؤلّفه أو مبدعه، والدائرة التأويلية في مفهومها العام تعني أنّ فهم النص عملية معقدة ومركّبة، وليست عملية سهلة كما يعتقد بعضهم لكونها تدور في دائرة لا نهاية لها (زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ٢٠١٤م)، باعتبار أنّ الهرمينوطيقا فناً للتأويل، مهمته هي فهم النص، وأنّ لفهم العناصر الجزئية للنص لا بدّ من الإلمام بكامل النص وفهمه والعكس صحيح. يرى فريدريك شلايرماخر Friedrich Schleiermacher أننا ندور في دوامة لا نهاية لها، يطلق عليها دائرة الهرمينوطيقا، ويقصد بهذه الدائرة أنّ استيعاب النص هدف ليس بالسهل.

ويرى امبرتو إيكو Umberto Eco أنّ التأويل هو السبيل الكفيل لفك رموز النص وعلاماته كعالم والعالم كنص (إيكو، ٢٠٠٩م). وهذا تأكيد على ارتباط النص بالتأويل، خاصة إذا تعلّق الأمر بالنص القرآني الذي اعتبره نصر حامد أبو زيد نصّاً تأويلياً، فليس التأويل عنده جهداً عقلياً أو فكرياً ذاتياً ليتم إخضاع النص الديني لتصورات المفسّر ومفاهيمه وأفكاره، لأنّ هذه النظرة إلى العلاقة بين التأويل والنص تغفل دوره الأساسي ومدى تأثيره على فكر المفسّر، فهي ليست علاقة إخضاع من جانب المفسّر ولا خضوع من جانب النص، إنّما علاقة جدلية قائمة على التفاعل المتبادل (زيد، فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي، ١٩٨٣م).

فالخطاب الديني التراثي هو مجموعة من النصوص التي وصلت إلينا عن طريق النقل واستخدام العقل، وباعتبار أنّ التأويل يفترض في جوهره الخطاب، فإنّ هذا الأخير عالم مجهول من العلاقات المعقدة والمتشابكة، يلتقي فيها الزمن بكلّ أبعاده (الماضي، الحاضر والمستقبل) (الحق، تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٢١م). وبين التأويل والخطاب علاقة، حيث يوجد الخطاب أولاً ليخضع للتأويلات بعد ذلك، فهي علاقة جدلية تقوم على مبدأ الاستجابة والتفاعل، ومن هنا نقول إنّ هناك تأثيراً وتأثراً بين الأطراف أو المفاهيم اللسانية الثلاثة.

٤. أهمية التأويل ودوره في فهم النص والخطاب القرآني: من الخطابات ما لا تتضح معانيه إلا من خلال تفسير ذلك الكلام وتأويله لتظهر معانيه الباطنية والخفية، وهذا لا يحصل إلاّ من خلال التأويل الذي هو السبب في فهم كتاب الله تعالى وتفسيره للناس تفسيراً صحيحاً يجعلنا نفهم أوامره ونواهيه سبحانه، ناهيك عن معرفة قيمته الروحية والنفسية، وكذا الدنيوية والأخروية، كما أنّه يجعل النص مفعماً بالحياة والتجديد، ما يجعله يتماشى مع متطلبات العصر وكذا الزمان والمكان، وهو في نهاية المطاف نابع من طبيعة النص الديني أو القرآني (القرني، ١٤٣٥هـ).

فالتأويل هو الذي يبقى النص مفعماً بالحياة والنشاط، كما يجعله منفتحاً على كلّ القراءات، وهو لصيق بالواقع، وهذا ما يؤكّد أهميته، فهو المنهج الذي خطّه المتقدّمون (القرني، ١٤٣٥هـ)، كما عدّ نصر حامد أبو زيد أنّ إنكار أهمية التأويل باعتباره الوسيلة المعرفية الأكثر نجاعة في بناء العلم عامة، وفي بناء العلوم الإنسانية خاصة، هو إنكار لا يضرّ سوى أصحابه، وقد شبّه ذلك بإغماض العين عن حرارة الشمس (محاولة إخفاء الحقيقة) لكي لا تحرق جلد عينيه المغمضتين (زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ٢٠١٤م). فنحن دائماً بحاجة ماسة إلى التأويل، هو الذي يساعدنا في الوصول إلى المعاني المضمرة في النص، ومن دونه ننحرف ونخرج عن المعنى الأصلي المراد من النص القرآني. فاللغة نتاج بشري، ومن ثمّ فإنّها في منظورنا المعاصر تعكس الخبرة الإنسانية لجماعة بشرية معيّنة في ظرف تاريخي خاص، وتعبّر عنها. (زيد، فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي، ١٩٨٣م)، فالتأويل هو الذي يجعلنا نخرج من دائرة النص المحدود إلى دائرة المطلق، يجعلنا نصل إلى الحقيقة المطلقة في النصوص الدينية، له أهمية كبيرة في الوصول إلى ما وراء النص، حيث يتعدّى حدود الألفاظ الظاهرة ليصل إلى الأغراض والمقاصد الكبرى للوحي (القرني، ١٤٣٥هـ)، وذلك من خلال العودة إلى منبت الشيء وأصله.

وللتأويل غاية يصبو إليها هي بلوغ الحقيقة المطلقة التي يؤول إليها الخطاب كما في قوله تعالى: (ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً) [الكهف: ٨٢] (شنوقة، ١٤٧٠هـ)، ومن ثمّ لا بدّ من تأويل الخطاب لفهم المراد منه، وبما

أنّ الخطاب هو ذاته النص فكلاهما يخضعان لما يسمّى التأويل، المهمّ لاستنطاق المعاني المتضمّنة في ثنايا هذه المفاهيم اللسانية، والضروري أيضا لفهم الخطاب القرآني والكشف عن المقاصد الخفية فيه.

وقد اعتمدت المعتزلة على سياسة التأويل خدمة لأصولها ومبادئها الخمسة الاعتزالية المتمثلة في: التوحيد العدل، الوعد والوعيد، المنزل بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل من يخرج عن هذه الأصول لا يعد معتزليا. فالتأويل باب من أبواب فهم كتاب الله سبحانه وتعالى وفهم المقاصد التي جاءت بها الكتب السماوية والتي من أجلها بعث رسولنا الكريم لهذه الأمة .

خاتمة:

بعد هذا العرض المقتضب حول المصطلحات الثلاثة (النص، الخطاب والتأويل بتحديد عند القاضي عبد الجبار)، وصلنا إلى جملة من النتائج من أهمّها ما يلي:

. أنّ النص والخطاب والتأويل مصطلحات ضرورية في كلّ بحث لساني، وقد أعطيت هذه المصطلحات عدّة مفاهيم أو تعريفات تختلف منهجيا وتآلف نظريا.

. أنّ النص عبارة عن شبكة من العلاقات النحوية والدلالية، وبناء لغوي يتكون من مجموعة من الجمل السليمة المترابطة في ما بينها، ويكون مغلقا على ذاته ومستقلا بدلالته.

. أنّ الخطاب في مفهومه الشائع ملفوظ أو متتالية من الجمل المتعاقبة، له بداية ونهاية، وهو حدث كلامي وإنجاز زمكاني، يقتضي قيامه شروطاً هي المخاطب، المخاطب، وكيان الخطاب. فالنص يمكن أن يكون ملفوظاً أو مكتوباً، عكس الخطاب الذي يقتصر على الملفوظات فقط (قد تكون هذه الملفوظات كلمة أو جملة أو عبارة أو أكثر منها). . أنّ التأويل مصطلح وثيق الصلة بالدراسات القرآنية، فالتأويل في القرآن الكريم يجد أنّ هذا اللفظ قد تكرر في كثير من آياته بمعان مختلفة، ويقصد بالتأويل بشكل عام في القرآن الكريم التفسير والعاقبة والمصير، والرجوع إلى الأصل، وذلك لفهم المقاصد الباطنية والمعاني الخفية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

. أن منهج القاضي عبد الجبار في التأويل موافق لمنهج المعتزلة ككل بحيث يؤولون الآيات المتشابهة التي يخالف ظاهرها المبادئ أو الأصول الخمسة للمعتزلة، أما المحكم أو ما يسمى بالأصل فيعرف المراد به من ظاهره فيترك كما هو دون تأويل، وذلك لأن آياته جاءت وفقاً لما يقتضيه العقل وتناصر آراء المعتزلة، عكس التشابه الذي لا يعرف تأويله إلا بقرينة.

. أنّ بين هذه المفاهيم (النص، الخطاب والتأويل) علاقة وثيقة ورابطة متينة، إذ يكمل كلّ واحد منها الآخر، والتأويل يفترض في أساسه وجود النص والخطاب.

١. ابن حزم الظاهري الأندلسي. (١٣٤٧هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل وبجامشه الملل والنحل للشهرستاني. مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح أولاده بميدان الأزهر بمصر.
٢. ابن قيم الجوزية. (د.ت). الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة. الرياض: دار العاصمة.
٣. أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي. (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م). كتاب المعتمد في أصول الفقه. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية.
٤. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (١٤٠٥هـ - ١٣٦٣ق). لسان العرب. نشر أدب الخوزة: إيران.
٥. أبو القاسم جار الله الزمخشري. (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الرياض: مكتبة العبيكة للنشر.
٦. أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي. (د.ت). أصول السرخسي. حيدر آباد الدكن بالهند: لجنة إحياء المعارف النعمانية.
٧. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. (د.ت). المستصفى من علم الأصول. د.ب: الجامعة الإسلامية كلية الشريعة.
٨. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى. (١٣٨٧هـ ، ١٩٦٧م). تهذيب اللغة. القاهرة: دار الكاتب العربي المكتبة العربية.
٩. أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري. (١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية. القاهرة: دار الحديث.
١٠. أحمد ابن تيمية. (١٤٣١هـ). شرح مقدمة في أصول التفسير. المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.
١١. أحمد بن زكريا أبو الحسين ابن فارس. (١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م). مقاييس اللغة. د.ب: دار الفكر للطباعة والنشر.
١٢. السعيد شنوكة. (٨٤٧ - ٥١٢هـ). التأويل في التفسير بين المعتزلة والسنة. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
١٣. العبادي عبد الحق. (تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٢١م). الخطاب بين الدلالة والخلفية الفكرية والمذهبية. مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية ، ٢٧٤.
١٤. القاضي عبد الجبار. (١٩٩٨م). الأصول الخمسة. جامعة الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر مطبوعات جامعة الكويت.
١٥. القاضي عبد الجبار بن أحمد الحمذاني. (د.ت). المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن). د.ب: د.دار.
١٦. القاضي عبد الجبار بن أحمد الحمذاني. (د.ت). متشابه القرآن. القاهرة: دار التراث.
١٧. أمبرتو إيكو. (٢٠٠٩م). التأويل والتأويل المفرد. حلب. سوريا: مركز الإنماء الحضاري.
١٨. جلال الدين محمد بازي. (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات. الجزائر العاصمة. الجزائر: منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون.

١٩. جلال الدين محمد بازي. (١٤٣١هـ. ٢٠١٠م). تقابلات النص وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابلي. بيروت. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٢٠. جلال الدين محمد بازي. (١٤٣٦هـ. ٢٠١٥م). صناعة الخطاب: الأنساق العميقة للتأويلية العربية. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
٢١. جوليا كريستيفا. (١٩٩٧). علم النص. الدار البيضاء. المغرب: دار توبقال للنشر.
٢٢. جون سوان، ديوميرت آنا، ليليس تيريزا، و مسرثي راجند. (١٤٤٠هـ. ٢٠١٩م). معجم اللغويات الاجتماعية. د.ب: د.دار.
٢٣. حسن الذهبي. (د.ت). التفسير والمفسرون. بيروت: دار القلم.
٢٤. خالد القرني. (١٤٣٥هـ). القراءة التأويلية لدى نصر حامد أبو زيد. المملكة العربية السعودية. الرياض: دار وجوه للنشر والتوزيع.
٢٥. رسول محمد رسول. (٢٠٢٠م). مقالات في التأويل: قراءات في المقروء. الكوفة. بغداد/جمهورية العراق: تنويرات للنشر.
٢٦. سعد مصلوح. (يوليو أغسطس ١٩٩١). نحو أجرومية النص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية. مجلة فصول .
٢٧. صبحي إبراهيم الفقي. (١٤٣١هـ. ٢٠٠٠م). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع عبده غريب.
٢٨. علي بن محمد الشريف الجرجاني. (د.ت). معجم التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
٢٩. عمارة ناصر. (١٣٢٨هـ. ٢٠٠٧م). اللغة والتأويل مقاربات في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي . الجزائر: دار الفارابي الدار العربية للعلوم.
٣٠. محمد العبد، و عبد الحليم طارق. (١٤٠٨هـ. ١٩٨٧م). المعتزلة بين القاسم والحديث. برمنجهام: دار الأرقم.
٣١. محمد بن إدريس الشافعي. (د.ت). المستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير. د.ب: د.دار.
٣٢. محمد خطابي. (٢٠٠٦م). لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب دراسة في تحليل الخطاب. بيروت. لبنان: المركز الثقافي العربي.
٣٣. معتصم السيد أحمد. (١٤٣٠م. ٢٠٠٩م). الهرمينوطيقا في الواقع الإسلامي لبم حقائق النص ونسبية المعرفة. د.ب: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٤. معوض نورا معوض عباس. (٢٠١٦م). العلاقة بين الجاز والتأويل. مجلة كلية التربية ، ٢٩٩.
٣٥. نصر حامد أبو زيد. (٢٠١٤م). إشكاليات القراءة وآليات التأويل. الدار البيضاء. المغرب: المركز الثقافي العربي مؤمنون بلا حدود.
٣٦. نصر حامد أبو زيد. (١٩٨٣م). فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين بن عربي. بيروت. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر.

٣٧. هيثم سرحان. (٢٠١٢). إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة. د.ب: نادي تراث الإمارات.